

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٢٠٥٩

الصادر من محكمة التمييز المأدونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د.محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز: نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤ في القضية رقم ٢٠١٣/١١٣٦ المتضمن إعلان براءة المميز ضده عما أسند إليه .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ إن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضده للجرائم المسندة إليه .

٢- إن التناقضات التي أشارت إليها المحكمة لا تعد تناقضات جوهرية ولا تأثير لها على الأفعال التي قام بها المميز ضده تجاه المجني عليها حيث يتضح أن شهادة المجني عليها جاءت متوافقة في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة .

٣- إن ما جاء في التقرير الطبي المعد من الطببة الشرعية يؤكد ارتكاب المتهم للانفعال المسندة إليه ، حيث جاء بأقوالها على الصفحتين ١٠ و ١١ من محاضر المحاكمة ( .... إن مجمل مواصفات الغشاء ممكن أن يستدل من خلالها

بوجود ايلاج متكرر ... أن تكرار ايلاج قضيب ذكر بالغ هو الذي أدى إلى عدم التجانس في ارتفاع الغشاء من جدار المهبل .... ) يعتبر غشاء البكارة سليم ولكن من ناحية الطب الشرعي يشير إلى وجود ايلاج متكرر أدى إلى المواصفات المذكورة في التقرير والتكرار يكون أكثر من مرتين .

٤- القرار المميز مخالف للأصول والقانون ويشوبه القصور في التعليل والتسبيب وواقع بينات النيابة لا تؤول إلى ما آلت إليه المحكمة من نتيجة .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/٨٧٩ تاريخ ٢٣/٧/٢٠١٣ قد أحالت المتهم :

ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهم :

- ١- جناية موقعة أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها مقترن بفض البكارة وفقاً لأحكام المادة ( ٢/٢٩٤ ) عقوبات وبدلالة الماد ( ٣٠١/ب ) عقوبات .
- ٢- جناية موقعة أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها وفقاً لأحكام المادة ( ٢/٢٩٤ ) عقوبات مكررة ( ١٠٣ ) مرات .
- ٣- جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً لأحكام المادة ( ١/٢٩٤ ) من قانون العقوبات مكررة أربع مرات .
- ٤- جناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ( ٢٩٩ ) عقوبات مكررة ( ٥٢ ) مرة .
- ٥- جناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ( ٢٩٦ ) عقوبات مكررة ( ٥٢ ) مرة .
- ٦- جنحة خرق حرمة المنازل وفقاً لأحكام المادة ( ٣٧٤ ) عقوبات مكررة ( ٢٠٨ ) مرات .

وقد ساقَت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم  
تمثلت بما يلي:

تتلخص وقائع هذه القضية وفقاً لما جاءت بإسناد النيابة العامة بأن المتهم وبحكم معرفته  
بالمجني عليها حيث كانت تسكن مع والدتها وشقيقها في  
عمارة والده في العقبة وإنه قد استغل صغر سن المجني عليها ومنذ أن كانت في الحادية  
عشرة من عمرها وأوهمها بعلاقة غرامية ودأب خلال سنتين على ممارسة فعل اللواط  
معها وكذلك واقعا موافعة الأزواج وفض بكارتها وهي في الثالثة عشرة من عمرها  
وكرر ممارساته الجنسية بمواقعتها حتى بلوغها الخامسة عشرة من عمرها بلغت (١٠٣)  
مرات وكان ذلك أثناء غياب والدتها عن البيت إذ كان يحضر إليها ويعتدي عليها وبعد  
ذلك ارتحلت من العقبة وكانت والدتها تقوم بزيارة العقبة وتقيم بالشقة ذاتها وكان المتهم  
يستغل الظرف وقام بمواقعتها أربع مرات وبعد ذلك قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعدى استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم  
فيها من بينات وبتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١١٣٦ أصدرت حكمها  
المتضمن إعلان براءة المتهم عما أسند إليه .

لم يرتض المميز بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .  
وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي  
انتهى إليها القرار المطعون فيه من حيث التعليل والتسبيب .

فإن محكمة الموضوع بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الحرية  
التامة في الأخذ بما تقنع به من بينة وطرح ما سواها دون معقب عليها في ذلك ما دامت  
البينة المعتمدة في الحكم قانونية وتؤدي للنتيجة التي انتهى إليها .

وفي الحالة المعروضة فقد اعتمدت محكمة الجنايات الكبرى في إعلان براءتها  
للمتهم / المميز ضده من جميع التهم المسندة إليه على التناقض الذي أشارت إليه بقرارها  
في أقوال المجني عليها في مراحل التحقيق والمحاكمة ولا حاجة لترديدها واستبعدت أقوال

المجني عليها على ضوء ذلك ولكون أقوال باقي الشهود منقولة عن أقوال المجني عليها فقد استبعدتها أيضاً .

وحيث إن حكم الإدانة يصدر عن الاقتناع اليقيني بصحة ما ينتهي إليه من وقائع البينات وحيث إن الشك يفسر لمصلحة المتهم فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع بإعلان براءة المميز ضده مما أسند إليه بعد أن ساورها الشك في صدق أقوال المشتكية لا يخالف القانون كونها طبقت تطبيقاً صحيحاً وعلت ذلك في حكمها المطعون فيه تعليلاً سليماً ووافياً مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

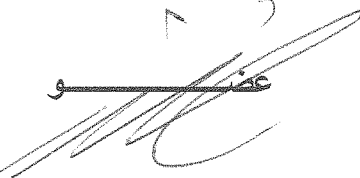
لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢١/٤/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس



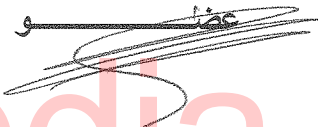
عضو



عضو



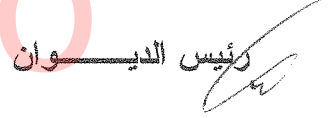
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / غ.د

